



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

دورة تدريبية مخصصة للخبراء الحكوميين اللبنانيين بشأن آلية إستعراض تنفيذ إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد

بيروت، الجمهورية اللبنانية

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

البرنامج

لمحة مختصرة

ينظّم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريبية مخصصة للخبراء الحكوميين اللبنانيين بشأن آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في بيروت (الجمهورية اللبنانية) في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، علماً أنّ لبنان سيخضع للمراجعة في إطار آلية تقييم تنفيذ الإتفاقية سنة 2013-2014. تهدف الدورة التدريبية إلى تعزيز قدرة المشاركين على إستعمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعزيز فوائد التقييم الذاتي من أجل دعم الإصلاحات الوطنية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. يشارك في هذا النشاط الفريق الوطني المكلف بإعداد تقرير التقييم الذاتي. ويذكر أنّ الفريق المشارك في هذا التدريب ينبثق عن اللجنة الفنية التي تمّ إنشائها في كانون الأول/ديسمبر 2012 بموازة لجنة وزارية تمّ تأسيسها بقرار من دولة رئيس مجلس الوزراء للعمل على تفعيل تنفيذ الإتفاقية في لبنان ودعم جهود وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد. تشكل هذه الدورة جزءاً من سلسلة أنشطة ينظّمها البرنامج لتمكين الجهات المعنية من الإنخراط في آلية الإستعراض بشكل فعّال وإثراء الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

خلفية

1. تُعدّ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منذ دخولها حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005 إحدى أهمّ نقاط التلاقي في الجهود العالمية لمكافحة الفساد. فقد أوجدت إطاراً دولياً متفقاً عليه يتضمن معايير واضحة للوقاية من الفساد ومعاينة مرتكبيه، وساعدت بذلك على إيجاد لغة مشتركة للمهتمين بمكافحة الفساد في العالم، ووفّرت أرضية واضحة المعالم للتعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. وهذا ما ظهر جلياً على سبيل المثال في حالة المنطقة العربية حيث لعبت الإتفاقية دوراً حاسماً في تنشيط جهود مكافحة الفساد بعد أن كان يعدّ هذا الموضوع نوعاً من المحرّمات التي يكاد يحظر التطرق إليها بشكل جديّ في الأطر الرسمية والنقاشات العامة. ومع أحداث 2011، وما تبعها من تحولات تاريخية وتداعيات ما تزال مستمرة في 2012، صعد موضوع مكافحة الفساد إلى رأس قائمة أولويات الإصلاح في عدد كبير من البلدان العربية. وذلك في ظلّ تصاعد الدعوات الرسمية والشعبية إلى اعتماد نهج إصلاحيّ جديد قائم على المشاركة والإففتاح يعمل على تطوير أطر قانونية ومؤسسية فاعلة لمكافحة الفساد، مع ما قد يتطلبه ذلك من إعادة نظر في العقد الإجتماعي القائم بهدف إرساء الدعائم السياسية والإقتصادية والإجتماعية اللازمة لهذه الإصلاحات.

2. تقدّم الإتفاقية التي التزم بتنفيذها حتى الآن 16 بلداً عربياً¹، خارطة طريق بشأن أهمّ التدابير التي يجب اتخاذها لمكافحة الفساد. وتتيح آلية إستعراض تنفيذ هذه الإتفاقية² التي اعتمدت في ختام الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية المنعقد في الدوحة (دولة قطر) بتاريخ 13 نوفمبر 2009، فرصة بالغة الأهمية لتمكين كل دولة طرف من مراجعة مدى تنفيذها للإتفاقية، ومن ثمّ تحديد الفجوات واحتياجات المساعدة التقنية في هذا المجال. وبرغم الإنتقادات التي توجّه أحياناً إلى آلية الاستعراض على أنها ليست شفافة بالقدر الكافي، ولا تشرك المجتمع المدني بالدرجة المأمولة، إلا أنها ما تزال تُعدّ خطوة متقدّمة وتاريخية في مجال

¹ الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والعراق، والكويت، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

² لتحميل الوثائق الرسمية الخاصة بالآلية الإستعراض <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG.html>

الجهود الدولية لمكافحة الفساد. وقد عبّر معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عن ذلك بقوله: "من الآن فصاعداً، سوف يُحكم على الدول بما تتّخذ من إجراءات لمكافحة الفساد، وليس بمجرد الوعود التي تقطعها على نفسها".³

3. آلية الاستعراض هي عملية حكومية دولية دورية تهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الإتفاقية. تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدّة كلّ منهما خمس سنوات. يتم استعراض الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) أثناء الدورة الأولى، والفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) أثناء الدورة الثانية. تتألف كل دورة من أربع جولات. مدّة كل جولة منها سنة كاملة يتم خلالها استعراض ربع عدد الدول الأطراف التي يتم اختيارها بالقرعة في بداية كل دورة استعراض. تتم عملية الاستعراض من خلال خبراء حكوميين تعيينهم الدولة لتمثيلها، وتبدأ بقيام الدولة التي يجري استعراضها بتحضير تقرير التقييم الذاتي باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية.⁴ بعد ذلك تقوم دولتان أخرتان، يتم اختيارهما بالقرعة أيضاً، بتحليل محتوى هذا التقرير، ويمكن لهما ان تستكمل التحليل بواسطة الحوار مع الدولة التي يجري استعراضها أو أيّ وسائل مباشرة أخرى يجري الإتفاق عليها مثل القيام بزيارات وطنية أو عقد اجتماعات مشتركة في فيينا، مقرّ الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف. ينتج عن هذه العملية تقرير استعراض قطري يستند في صياغته إلى مخطّط نموذجي، تمّ وضعه بهدف تحقيق التناسق بين مختلف التقارير. يُرفع هذا التقرير إلى مؤتمر الدول الأطراف ويتم نشر خلاصة وافية عنه.

جدول الأعمال

الجمعة في 30 تشرين الثاني 2012

10.00 – 10.45 الجلسة الأولى

مفاهيم ومراحل وأدوات آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الهدف: إطلاع المشاركين على مفهوم آلية الإستعراض وخلفية نشوئها وتعريفهم بشكل مفصّل على مختلف مراحلها ومتطلباتها وأهمّ الدروس المستفادة من تطبيقها حتى الآن.

- تقديم
- نقاش

³ للإطلاع على كلمة الأمين العام بشكل كامل، يرجى زيارة <http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstr.asp?newsID=801>.

⁴ قائمة للتقييم الذاتي المرجعية لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي تطبيق (application) على الحاسوب سهل الاستخدام، وضعه مكتب الأمم المتحدة لمعني بالمخدرات والجريمة، بالتشاور مع الدول الأطراف، لجمع المعلومات عن حالة الإمتثال للإتفاقية في بلد معين. تزود القائمة المرجعية مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات مفصلة عن نسب الإمتثال والإحتياجات من المساعدة التقنية مستفيدة من الوظائف الإحصائية. وقد اقتصرّت النسخة الأولى من القائمة المرجعية، والتي وضعت في 2007، على الأحكام الإلزامية للإتفاقية. وتم تحسينها في وقت لاحق في 2009 وتوسعت لتشمل جميع مواد الإتفاقية، مع الأخذ في الإعتبار آراء الخبراء وممثلين عن أكثر من 37 بلداً، بما في ذلك أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي. للمزيد ولتحميل القائمة المرجعية، يرجى زيارة

<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/self-assessment.html>

12.00 – 10.45 الجلسة الثانية

قائمة التقييم الذاتي المرجعية لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الهدف: تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتدريب المشاركين على استخدامها.

- تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية
- نقاش

12.30 – 12.00 استراحة

13.30 – 12.30 الجلسة الثالثة

تمارين تطبيقية

الهدف: تنمية القدرة على إعداد تقرير التقييم الذاتي باستخدام القائمة المرجعية والتقارير القطرية بالإستناد إلى المخطّط النموذجي بما في ذلك الملخص التنفيذي وعرض النتائج النهائية.

- تمارين تطبيقية

14.00 – 13.30 الجلسة الرابعة

الخطوات المقبلة لإجراء التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في لبنان

الهدف: مناقشة الخطوات المقبلة وتوزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات والجدول الزمني لإجراء التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفق المذكرة الإرشادية.

- عرض الخطة المقترحة
- مناقشة عامة واعتماد مقترح لخطة عمل وطنية
